الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأولى
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (١٢)
الإثنين (٢٠٢٢/١١/٢١) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٦٧) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١:٠٠) عصراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب، نفتتح الجلسة الثانية عشرة من الدورة الإنتخابية الخامسة، السنة التشريعية، الأولى الفصل التشريعي الثاني نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- الموظف همام عدنان:-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة أولاً: القراءة الأولى لمشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى النظام الأساس لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، (لجنة العلاقات الخارجية).

- النائب شعلان الكريم:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون إنضمام جمهورية العراق الى النظام الأساس لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، لجنة العلاقات الخارجية.

- النائب محمد صديق محمد ياسين:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق إتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية. (لجنة الأمن والدفاع ولجنة التعليم العالي والبحث العلمي واللجنة القانونية ولجنة الثقافة والسياحة والآثار والإعلام ولجنة حقوق الإنسان ولجنة الخدمات والأعمار ولجنة نقل والاتصالات).

- النائب جواد البولاني:-

سيادة الرئيس، هذا القانون من القوانين المهمة والناظمة لقطاع إنفاذ القانون والإهتمام بجرائم المعلوماتية ولجنة الأمن والدفاع مع اللجان الأخرى كالثقافة والإتصالات والتعليم العالي ولجاننا الأخرى أيضاً ندعوهم للمساهمة في القراءة الأولى لمشروع القانون.

يتفضل الأخ النائب سكفان لقراءة مشروع القانون.

- النائب سكفان يوسف:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب ياسر وتوت:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب محمد الرميثي:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب حسين هاشم العامري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب علي حسن عبد الهادي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب فراس تركي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائبة زهرة البجاري:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب ياسين حسن:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب فاروق حنا عتو شمعون:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب عمر صالح عمر فارس:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب زهير شهيد عبد الله حسون:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب محمد المحمدي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب أحمد رحيم:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائبة بيدء خضر:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب نايف خلق سيدو:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- النائب جواد البولاني:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون جرائم المعلوماتية.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون كلية الأمام الأعظم رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧، لجنة الأوقاف والشؤون الدينية ولجنة التعليم العالي والبحث العلمي.

- النائب محمد الصهيود:-

يقرأ تقرير لجنة الأوقاف والعشائر النيابية حول مشروع التعديل الثالث لقانون كلية الأمام الأعظم الجامعة رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧.

- النائب محمود المشهداني:-

الآن نفتح باب النقاش حول مشروع التعديل لثالث لقانون كلية الأمام الأعظم نسمع آرائكم ونضمنها مع آراء اللجنة ثم تعرض النسخة النهائية على الرئاسة لإقراره وعرضه في القراءة الثالثة للتصويت نحن أخذنا آراء كلية الأمام الأعظم نفسها وقمنا بالمناقشة معهم وكانت لديهم آراء محددة واللجنة لديها آراء أخرى لذا نريد أن ندمج بين رأي الكلية ورأي اللجنة.

- النائب فالح الخزعلي:-

سوف نتحدث بالصراحة لدينا تجربة عشناها في الجبهات وفي الحشد والأزمة التي مر بها الشعب العراقي بوجود وظهور البعد الطائفي الذي كان حاضراً لاسيما في ساحات ما تسمى ساحات الاعتصامات البائسة التي خرج منها الصوت الخبيث في استهداف مكونات العب العراقي لذلك نحتاج بكل وضوح وصراحة أن تهدف الكلية الى إعداد المناهج الخاصة البعيدة عن الغبن المذهبي والتعصب الطائفي من الأساتذة الأكفاء المعروفين بالوسطية والاعتدال أكثر الشعب العراقي بمحنة الطائفية وهنالك من جذر هذا الوجود نحتاج أن يتضمن هذا الموضوع مطلب مهم لاسيما لدينا محافظات قد عانت الأمرين هي المحافظات التي سقطت بيد داعش وما زالت انعكاساتها حاضرة الكلية ذكرت أربع نقاط مهمة ولكن نحتاج الى نقطة خامسة إعداد المناهج التي يعتمد عليها على الوسطية والاعتدال من الأساتذة الأكفاء الذين عرفوا بصوتهم الوطني والحاضر للدفاع عن وحدة العراق وكل مكوناته.

- النائب حسن الاسدي:-

لدي ثلاثة ملاحظات على هذا القانون:-

أولاً: تسمية الكلية بعنوان الأمام الأعظم فيها مخالفة واضحة لحقيقة ثابتة في تاريخ الإسلام والمسلمين فمع وجود الأمام أمير المؤمنين عليه السلام الذي وصفه الرسول الأكرم (ص) بأن منزلته من منزلة الرسول (ص) منزلة هارون من موسى لا يصح ولا يجوز توصيف أحد بأنه الأمام الأعظم خصوصاً وان صيغة التفضيل جاءت مسبوقة بال التعريف التي تعني الأفضلية على الجميع وهذا غير صحيح وغير مقبول.

ثانياً: القانون السابق يذكر احد شروط القبول في الكلية الفقرة (و) ان يقدم كفالة مصدقة يقررها مجلس الكلية بينما يقترح القانون المعدل حذفها وهذا غير صحيح.

ثالثاً: المادة السابعة في القانون المعدل تنص على أن يكون إصدار التعليمات والأنظمة الداخلية من صلاحية رئيس الديوان والمفروض أن يكون مشروط ذلك بمصادقة وزير التعليم العالي عليها.

- النائب عادل الركابي:-

أولاً: المادة (٤) من القانون المعدل التي تقول (تتكون الكلية من الأقسام العلمية الآتية) الحقيقة مبالغ بها جداً مبالغ بالأقسام عدد كبير وكان من المفترض تقليص هذه الأقسام أو دمج بعضها ولا يؤثر على عمل القسم في حال دمجها مع غيرها لا يجوز كلية فيها (١١) قسم هذا مبالغ به جداً لذا من المفروض إعادة النظر بالأقسام حتى في الكليات الحكومية لا يوجد بها هذا العدد من الأقسام ولا يوجد بها هذا التفصيل بحيث أصول دين النساء وأصول دين الرجال فقط هي كلية

لماذا هذا الدمج؟ لغة عربية وقرآن كان يمكن ان تكون لغة عربية وعلوم القران أو علوم القران ولغة عربية أيضاً كثير من الأقسام متشابهة.

ثانياً: في نفس المادة (٤) استحداث دراسات عليا في بغداد والمحافظات في مجال تخصصها اعتقد انه نختصرها على الأقسام العلمية دون الإنسانية لأنه كما تعلمون موضوع الدراسات العليا فيه جدل كبير في وزارة التعليم العالي والكليات الأهلية خلقنا فيالق من الدراسات العليا بدون تخطيط وبدون نتيجة يصبح حاله حال خريج الدكتوراه وهو عاطل عن العمل لذا أتمنى إعادة في موضوع الدراسات العليا ويشترط موافقة وزارة التعليم العالي وبضوابط التعليم العالي وبالأقسام العلمية على الأقل.

- النائب شعلان الكريم:-

فيما يخص موضوع كلية الإمام الأعظم اطلب من الإخوة في لجنة الأوقاف تضمين الأسباب الموجبة بان كلية الأمام الأعظم انشات عام ٤٥٩ للهجرة ١٠٦٦م وهذه الكلية تدرس فقه الأمام أبا حنيفة النعمان وسميت بكلية الأمام الأعظم لأنه اغلب أو سواد الأعظم من المسلمين والجامعات الإسلامية في مختلف الأقطار الإسلامية تدرس فقه الأمام الأعظم فيما يخص العبادات والمعاملات والأحوال المدنية لذا استحداث كلية الأمام الأعظم بالأسباب الموجبة عام ٤٥٩ هـ ١٠٦٦م بغير تاريخ تأسيس هذه الكلية الاستحداث مهم جداً لان كلية الأمام الأعظم هي أقدم من جامعة الأزهر وهذا فخر للعراق والعراقيين لان هذه الكلية العريقة التي عمرها أكثر من ألف سنة أن تكون بمستوى جامعة الأزهر أو أعلى منها من ناحية الأقسام والكليات والاستحداث حتى يجب تخويل من قبلنا رئيس الجامعة ومجلس الكلية مع ديوان الوقف السني في استحداث أقسام في بقية البلدان الإسلامية والعربية لتدريس فقه الأمام الأعظم بالطريقة البغدادية والعراقية التي تلقت اغلب علماء العالم الإسلامي علومهم الإسلامية والمعرفية من منهل الأمام أبا حنيفة النعمان تلميذ الإمام جعفر الصادق عليه السلام أي هي مدرسة أل البيت الإمام أبا حنيفة تلمذ على أئمة أل البيت إذن هذه الكلية هي منبعها وأصولها وأساسها من منهل ومعرفة أئمة أل البيت وخاصة الإمام جعفر الصادق عليه السلام لذا الاعتراض على تسمية الإمام الأعظم سيدنا علي (رض) وكرم وجهه أسمى أن يسمي كلية باسمه لأنه أنا مدينة العلم وعلي بابها سيدنا علي (رض) أسمى أن نسمي كلية باسمه وننزل به الى مستوى اقل من مستواه الحقيقي والواقعي لأنه ابن عم الرسول (ص) وصهره وزوج فاطمة وأبا الحسنين الاحسنين سيدنا حسن وسيدنا الحسين عليهم السلام سبطي رسول (ص) وسيدا شباب أهل الجنة لذا اطلب من الإخوة في اللجنة إضافة هذه النقاط ونحن معهم في تشريع هذا القانون.

- النائب مثنى أمين:-

أريد التأكيد على أهمية هذه الكلية في تخريج العلماء في الشريعة أنا قمت بالتدريس في كلية الشريعة للسنوات واعتبر نفسي جزء من هذه الأسرة واعتقد أن لوائح القبول يجب أن تتضمن شروط نوعاً ما متميزة للقبول في هذه الكلية لان الذين يتخرجون من هذه الكلية سوف يتولون منصب ومهمة جداً عظيمة وجليلة في حماية أصالة الدين وفاعلية الدين وحمايته من التشوه أشباه الطلبة الذين يتقدمون الى هذه الكلية إذا لم يكونوا بالأهلية الأخلاقية الكافية سوف تكون هنالك مشكلة كبيرة في حمل هذه الأمانة العظيمة أنا أرى أن هنالك تساهل في موضوع القبول في هذه الكليات ويجب أن تنحصر فقط ممن يكونون مؤهلين علمياً وأخلاقياً بدرجة عالية لكي يحملوا هذه الأمانة وهنالك موضوع أريد للتطرق له هو مشكلة عشرات الطلبة الذين قدموا من إقليم كردستان وجلبوا شهادات معتمدة في الكلية ثم اخذوا شهادات التي الآن لا يمكن مصادقتها باعتبار أن بعض المدارس التي أتوا منها قد حذفت من السجلات بإشكاليات تتعلق ربما بوزارة الأوقاف في إقليم كردستان ووزارة التعليم العالي والكلية هنا في بغداد لذا أدعو الى حل هذه الإشكالية على شكل فقرة في هذا القانون المعدل.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

لجنة الأوقاف والعشائر ولجنة التعليم العالي هل لديكم مداخلات إضافية بما تفضل بها السيدات والسادة النواب؟.

- النائب محمود المشهداني:-

اطلب من الإخوة الذين قدموا مداخلات وأعطوا ملاحظات وآراء بتقديمها مكتوبة الى اللجنة كي يتم مزجها مع الآراء التي تصلنا من الجهات الأخرى من الحكومة أيضاً نحن لدينا مشكلة مع مسالة الجنبة المالية وسألنا عن طريق الرئاسة بكتاب رسمي الأمانة العامة عن رأيها ونحن لدينا اتصال مع رئيس كلية الأمام الأعظم أو أبا الحنيفة النعمان وسوف نضع الصيغة النهائية ونعلم بها هيأة الرئاسة الموقرة ونوزعها أيضاً على الأعضاء لكي تكون حاضرة حين التصويت في القراءة الثالثة.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً للجنة الأوقاف والعشائر ولجنة التعليم العالي هنالك بيان من قبل الكتل الكردستانية بشان الاعتداءات التي حصلت يوم أمس على الإقليم وبسببها ذهب ضحيتها شهداء وجرحى فقط البيان أما المداخلات سوف تكون جلسة مخصصة لمناقشة الوضع غداً.

- النائبة فيان صبري:-

تقرأ بيان باسم الكتل الكردستانية في مجلس النواب العراقي وإستناداً الى المادة (٥٠) من الدستور:-

كلنا نعلم لما تعرض له إقليم كردستان في الأيام الماضية لحد اليوم الفجر من قصف بصواريخ أرض جو وبالطائرات الحربية المسيرة وهذه ليست كما تعلمون المرة الأولى لما يعتبر انتهاك متكرر صارخ لسيادة العراق وإقليم كردستان من قبل دول الجوار ومن الواضح لحضراتكم أن الإدانة وتشكيل اللجان التحقيقية لم تعد كافية وتم إعادة تكرار هذه الانتهاكات لذا ندعوكم كمجلس النواب العراقي لاتخاذ موقف تشريعي مناسب يمنع هذه الانتهاكات ويدينها ونطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة تركيا بإيقاف إنتهاكها للأعراف الدولية وعلاقات حسن الجوار ونطالبهم بدعم الإستقرار في المنطقة وتعزيز أمنها وكذلك نطالب باستضافة السلطة التنفيذية وتواجدهم في يوم الثلاثاء المصادف ٢٨ نوفمبر/٢٠٢٢ في الجلسة الخاصة على الخروقات والاعتداءات المتكررة على سيادة العراق وكذلك نطالب السلطة التنفيذية باتخاذ موقف جدي وعملي يصون سيادة البلد وباتخاذ ما تراه مناسباً لإيقاف هذه الهجمات أي كانت ومن أي دولة تنتهك السيادة العراقية وكلك نطالب المجتمع الدولي بتزويد العراق بمنظومات دفاع جوي لردع هذه الهجمات وكذلك الأمم المتحدة الى اتخاذ موقف واضح وصريح اتجاه هذه الإعتداءات الإيرانية والتركية المتكررة حفاظاً على سيادة بلدنا وحفاظاً على أرواح مواطنينا ولكي تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها الدستوري كاملة.

ولكم فائق الشكر والاحترام.

الكتل الكردستانية في مجلس النواب العراقي ٢١ نوفمبر /٢٠٢٢.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

نكرر إدانتنا لاعتداءات المستمرة على سيادة العراق سواء من دول الجوار والاعتداءات العسكرية او الاعتداء على حصة العراق المائية المستمر وسو فتكون هنالك جلسة مخصصة لهذا الموضوع.

***الفقرة خامساً: مناقشات عامة.**

- النائب عامر عبد الجبار (نقطة نظام):-

نستنكر الإعتداء على السيادة أرضاً وجواً وبحراً نحن ضد التجاوزات الإيرانية على إقليم كردستان وكلك أعلنا موقفنا بالنسبة للتجاوزات التركية على شمال العراق في الإقليم وكذلك ضد التجاوزات الأمريكية لعصابة الحشد الشعبي ولكن لماذا الكيل بمكيالين لم تطرح التجاوزات الكويتية على مياهنا الإقليمية؟.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب هذه التجاوزات تكلمنا عنها.

- النائب عامر عبد الجبار (نقطة نظام):-

إسمح لي جنابك دعني أكمل نقطة النظام سمحت جنابك أن يقوم بيان لماذا لا تعطيني مجال دقيقتين أتكلم؟ غداً توجد جلسة لان الإخوان في الإقليم اعترضوا على التجاوزات الإيرانية وخصصت جلسة أيضاً لأنه الإخوان اعترضوا على التجاوزات الأمريكية ولكن أن مداخلتي لماذا نحن عندما نذكر الكويت يحصل حجب لنا؟ نقطة نظام لا تعطوني تفضل هذا كتاب موقع من قبل (٨٠) نائب من يوم ١١/٦ قمنا برفع الطلب واليوم نحن ١١/٢١ الى السيد رئيس البرلمان أنا أتكلم بشكل عام لماذا نحن عندما نطلب مناقشة التجاوز الكويتي لا يسمح لنا بنقطة نظام؟ هل لأنه نحن قوة ناشئة غداً جلسة ماذا سوف نقول؟ مصائب قوم عند قوم فوائد نحن ضد أي تجاوز على بلدنا ولكن لماذا عندما نريد نقطة نظام أسوة بالتجاوزات الأخرى يصبح الكيل بمكيالين؟.

- النائب عامر عبد الجبار:-

أن الوضع السياسي في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن في مخاض عسير وجميعنا رأينا الانسداد السياسي ونحن في تجمع الفاو-زاخو اعددنا برنامج للمعارضة البناءة داخل البرلمان لذلك ندعو الى تعديل قانون مجلس النواب حتى نجعل تمكين للمعارضة للدورة القادمة أن تكون حكومة أغلبية وان تكون معارضة بناءة داخل البرلمان والمعارضة البناء معناها ان ندعم كل وزير نزيه وكفوء ونقدم المقترحات للحكومة وبنفس الوقت نضع ملفات الفساد والفاسدين أمام القضاء والمحاسبة وعليه نطالب بتعديل قانون مجلس النواب وتمكين المعارضة برئاسة اللجان مثل لجنة النزاهة واللجنة المالية ولجنة مراقبة البرنامج الحكومي حتى يكون تأسيسنا صحيح بعد انسحاب التيار الصدري من البرلمان غاب دور وجود حكومة أغلبية لذا ندعو الى أن تكون الحكومة القادمة بعد إعداد تشريع يمكن المعارضة ويوجد في البرلمان معارضة بناءة مشرعة بقانون لذا الحكومة القادمة سوف تكون حكومة أغلبية ووجود معارضة وطنية حتى نتمكن من تحقيق ما يربو له الشعب العراقي ونعالج الأزمات والإخفاقات بشكل جري.

- النائب هادي السلامي:-

قبل أيام كان هنالك حريق في مدينة النجف الأشرف في مشروع إستثماري إسمه المدينة المائية وهو ليس في الحقيقة بمائية بل هو جزء من منظومة الفساد في هيأة الاستثمار الوطني وهيأة إستثمار النجف الأشرف ومديرية بلدية النجف الاشرف ومديرية التخطيط العماني وهو ما أدى إلى حدوث إضرار لدى أصحاب المحلات والكسبة ومنذ أكثر من شهر ولحد الآن وخسروا بضاعتهم ومحلاتهم بسبب الفساد المستشري في هيأة استثمار النجف الاشرف وما لفت انتباهي جود دعوى رقم (٧١٦) لعام ٢٠١٩ مجمدة في محكمة النجف ومركز شرطة المشتبى وهو موضوع خطير جداً وهو عدم تحريك الشكاوى المجمدة في المحاكم والشرطة ولم تكن هنالك إجراءات وقائية واستباقية قبل وقوع عملية الحريق قمنا بتقديم مطالعات وكتب رسمية الى هيأة الرئاسة بالإسراع بمفاتحة عن طريق الأمانة وهيأة الرئاسة والموضوع يتعلق بالكسبة وأصحاب المحلات.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

يمكن سيادة النائب تحديد أوجه الفساد وتقديم تقرير حتى الزملاء في لجنة النزاهة يدعموك فيما يتعلق بهذا الملف.

- النائب حيدر السلامي:-

لدي أمرين:-

أولاً: بخصوص إخوتنا المتقاعدين والقانون الذي نشعر جميعاً بعدم إنصافهم لا نقترح دعم شريحة المتقاعدين صحيح سابقاً العمل والبيئة تختلف والمخصصات تختلف ولكن بالنتيجة بعد التقاعد أصبح في بيئة واحدة ومن الضروري إنصافهم ونعطيهم تقاعد التي تضمن عيشهم بكرامة وبالتالي حتى لا يبحث عن عمل بعد التقاعد ونوفر الفرص لشبابنا والخريجين الذين لا تستطيع الدولة أن توفر لهم الفرص.

ثانياً: بابل تستغيث محافظة بابل تستغيث لذا أرجو من الجميع وإخوتنا وزملاءنا النواب من كل المحافظات ونطالب بإنصاف هذه المحافظة والمنكوبة تعدد الإدارات الفاشلة على محافظاتنا وبالتالي ابسط شيء البنى التحتية ونحن على

أبواب سنة ٢٠٢٣ ولا توجد مجاري في بابل لذلك نطالب حتى في إعداد الموازنة أن تكون هنالك خصوصية للمحافظة لإنقاذ محافظتنا اليوم تسمع محافظات أكملت البنى التحتية ونحن نفرح لهم لذلك نطالب أيضاً أن نفرح بولايتنا وان شاء الله يصل صوتنا الى الحكومة وندعو جميع إخوتنا ورئاسة المجلس بدعم هذا المطلب.

- السيد شاخوان عبد الله (نائب رئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب أنا قمت بزيارة المحافظة ولمست أن هنالك إنعدام في الخدمات حقيقة ليس ضروري محافظات أخرى ولكن بابل قمت بزيارتها شخصياً قبل أسبوع ورأيت الوضعية البائسة.

- النائب حسن وريوش محمد الأسدي:-

قبل يوم السيد الرئيس في الجلسة السابقة تحدثنا عن الموضوع مادة (١٤٠) ونتمنى في حديثنا في المناقشات العامة تكون هناك إجراءات ما بعد الجلسة اليوم أتحدث عن قانون رقم (١٦) سنة ٢٠١٠ هذا القانون تم تشريعه لتعويض المتضررين من سياسة النظام السابق هذا القانون السيد الرئيس إلى حد هذه اللحظة معطل اللجان التي تم تشكيلها طيلة هذه السنوات السابقة يعني لجان عبارة عن لجان هامشية وإلى حد هذه اللحظة مناطق الأهوار التي تم أحراق بيوتهم وتم تهجيرهم والذي مشمولين بقانون رقم (١٦) إلى حد هذه اللحظة لم يستلموا أي شيء ولا يعرفون أين يتجهون يوجد وفق القانون الذي تم تشريعه اللجان شرعية بالمحافظة ويوجد لجنة رئيسية موجود بغداد على سبيل المثال ذي قار أكثر من (١٥٠٠) معاملة إلى حد هذه اللحظة (٦٠) معاملة ما تم إكمالها من تاريخ تشريع هذا القانون من عام ٢٠١٠ .

الغريب السيد الرئيس أن مثل هذه القوانين التي به مصلحة الناس المتضرر من زمن النظام السابق تعطل بشتى الوسائل ولا نعرف ما هو السبب أسألك قانون به اللجان فرعية داخل المحافظة ولجنة مركزية اللجان الفرعية رفعة الآن في ذي قار أكثر من (١٥٠٠) معاملة واللجنة المركزية بعدما حل الأشكال الخاص بالعضو الذي هو من إقليم كردستان إلى حد هذه اللحظة لا أعرف إن كانت تجلس بالسنة يوم وبالشهر يوم.

أتمنى منكم السيد الرئيس ومن اللجان المختصة متابعه مثل هذه الملفات نحن اليوم أمام مسؤولية تاريخية أمام هذه الناس وهؤلاء العوائل التي هجرت وأتمنى تحصل هناك متابعة لهذا الملف ويفتح تحقيق ويوضع هذا القانون في مسارة الصحيح من أجل خدمة الناس.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

الحقيقة في ما يتعلق بالجلسة اليوم التي تطرقت إلى مسألة عدم التعويض المشمولين بمادة (١٤٠) وفي الأمس كان هناك اجتماع بيني وبين رئيس اللجنة المادة (١٤٠) هو أيضاً طالبة مسانده بتخصيصات مالية ضمن موازنة ٢٠٢٣ ويكون دعم اللجنة هو برئاسة أخونا هادي العامري ونوجه اللجان المعنية في ما يتعلق بهذا الموضوع بمتابعه جدية وأعطانا تقرير اللجان المعنية داخل مجلس النواب.

- النائب كاظم جرو كريم سلطان:-

كل القوانين لها أهمية في مجال تطبيقها الخاص لا أن هناك قوانين ذات أهمية ومهمة تمس حياة المواطن في مجال الاقتصادي والاجتماعي، السيد الرئيس على رئاسة المجلس واللجان تحديد الأولوية للقوانين وتقديمها إلى التشريع على أساس الأهمية وحث الحكومة بالإسراع إلى بإقرار الموازنة قبل نهاية هذا العام وتضمين المشاريع ذات الطابع الخدمي مع توفر فرص العمل القطاع الخاص واستحداث الدرجات الوظيفية إلى استيعاب العاطلين عن العمل وتنشيط القطاع الخاص بالتوازي مع القطاع العام السيد الرئيس نلاحظ الأخوة النواب ما يتفاعلون مع القوانين الموجود الحقيقة هي قوانين لكن الحكومة البرلمان كان معطل والحكومة تشكلت في وقت صعب علينا أن نتوجه إلى قوانين مهمة خلال هذه الفترة حتى الحكومة تستطيع أن تنفذ برنامجها الحكومي.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب درج القوانين على أساس الأهمية القوانين الموجود عندنا مشاريع القوانين تأتي من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة المشاريع الموجود بحدود (٩٠) مشروع تم الاتفاق بين الكتل السياسية والاجتماع مع رؤساء الكتل

السياسية هي اختيار (٢٠) مشروع ضمن المشاريع الموجود خلال الفصل التشريعي الحالي أما مقترحات القوانين إلى حد الآن مقترحات التي من عندنا مقترحات مهمة لكن يوجد به جنبة مالية حتى لو كان مقترحات يجب مخاطبة الحكومة لبيان الرأي إلى حد الآن لم ترجع رأي الحكومة بهذا الخصوص.

- النائب أمير كامل محمد المعموري:-

نتكلم بخصوص موضوع إدارة مؤسسات الدولة الإدارة الآن ترأسها أعلى هرم من وزير وكيل مدير عام مسؤولي الأقسام ومسؤولي الشعب ومدراء الدوائر المعنيين وحتى مدراء المدارس، الحقيقة ألية اختيار المدراء في هذه الدوائر عملية مجهولة وفي نفس الوقت لا يوجد تقييم حقيقي للمدراء في عملية إستمرارهم هناك بعض المدراء من هو عشرون سنة وخمسة عشر سنة وخمسة سنوات قانون وهناك منظم وتعليمات صادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تنظم عملية إدارة الدوائر من مدراء ومسؤولين الأقسام وكذلك الوكلاء من هو المسؤول عن عملية التقييم ديوان الرقابة المالية لديه الكثير من الإشكالات الموجود على بعض المدراء الدوائر لا يصلح أن يكون مدير دائرة يعني عملية تجديد الثقة للمدير يجب أن تكون وفق معايير وراء الأربعة سنوات لا ضرر في ذلك أذا كان كفؤ جيد وليست له ملفات فساد نحن نلاحظ ملفات فساد وكذلك ملاحظات كثير يستمر الذي لديه ملفات فساد يستمر في إدارة وفق محاربات معينة الدوائر أتمنى من جنابكم الكريم اتخاذ قرار توكيل الامر إلى ديوان الرقابة المالية بأجراء استبيان وأجراء تقييم مدراء الدوائر والمؤسسات في عملية التجديد عدى الاربع سنوات أو لمدة سنتان بعد العمل أو سنة يجب أن يكون هناك تقييم لهذه الدوائر الخريجين الموجودين الآن إدارة تأتي إلى وزارة النفط توجد مهندسين نفط غير موجودين في وزارة النفط أوْتي إلى مهندسي الزراعة غير موجودين في وزارة الزراعة وأوْتي إلى العلوميين غير موجودين في الصحة وأوْتي إلى باقي الخريجين من الحاسبات وغيرهم غير موجدين في اختصاصهم المسألة معتمدة على الوسطة والمحسوبية والمحسوبية وإلى جهات معينة وللأسف الآن نلاحظ ممكن أعادة بناء هذه الدولة ومؤسساتها بهذه الطريقة يجب أن يكون الاختيار بمهنية وبمعايير حقيقة تعتمد عليه الدولة لغرض بناء المؤسسة، أتمنى أن يصدر كتاب إلى ديوان الرقابة المالية وإلى رئاسة الوزراء بخصوص تقييم مدراء الدوائر الموجودين ولا يكون هناك تغيير نحن نعاني على سبيل المثال أتذكر قال زميلي دكتور حيدر السلامي في ما يخص بابل نتيجة الإدارة المتراكمة وتجديد الثقة بنفس الإدارات الفاسدة ندفع الثمن نحن لماذا محافظتنا تدفع الثمن وزارات نفس الحالة أتمنى أتخاذ الإجراءات في هذا الموضوع.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

سوف يكون هناك توجيه لجان الرقابة من أجل إرسال تقييم الدوائر الحكومية.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

وجود موضوع مهم دائماً نتكلم به كل ما تعد الموازنة هذا الموضوع لم نأخذ بنظر الاعتبار موضوع أبناء العراق الصحوات، قدمنا طلب إلى السيد الرئيس وتحول الطلب إلى اللجنة المالية القانون والقرار بكل الوزرات مضى بإستثناء أبناء الصحوات الذي أتمنى تشكل لجنة لهذا الموضوع على أن تكون هناك متابعة داخل وزارة الداخلية وداخل وزارة الدفاع أو كل لجنة تتمنى موضوع قدموا وضحوا والذي تتصلوا من المهمة والواجب وبوقت ما غادرة وخرجوا الموضوع وهؤلاء الباقين بهم ناس أصيبوا وإستشهدوا وبيهم عوائلهم بقة يعني كل ما نذهب عليهم نرى مجاميع كبير تنتظرنا في مكاتبنا وبيوتنا وراتبهم (٢٥٠,٢٢٠) الف أسو بالدوائر الأخرى يعني يوجد تفرقة ما بين المؤسسة الأمنية والعسكرية موجود أبو الاتحادية وموجود أبو أبناء العراق نفس الواجب ونفس المهمة ونفس السهر ونفس المعاناة ونفس الوضع وراتبه (٢٥٠) وهذا راتبة مليون وأكثر ومليون ونص وأتمنى هذا الموضوع يأخذ بنظر الاعتبار.

الموضوع الثاني السيد الرئيس يوجد موضوع تخبط بإدارة التي تخص الموارد المائية في مناطقنا يوجد شركة في قضاء المدائن شركة بسمايا مشروع الكهرباء إلى أحد المستثمرين الذي توقع في وقت ما على أن يخدم الناس هذا مستحوذ على قضاء يعتبر نص بغداد إذا كان مشروع ماء أذا كان موارد بشرية أذا كان المكائن الموجود بالنسبة لمحطة الكهرباء الموجود وأعتقد يوجد مشكلة أتمنى يتم تشكيل لجنة ترون الهدر المال الذي يحصل أين يذهب يعني نحن أعادةً

يوم نحن إعادة المؤسسة التشريعية نأشر الأخطاء ويكون عندنا إنتقاد بالنسبة للمؤسسات الموجود وبالنتيجة الفاسدين يأتون بطرق ملتوية بتأثيرات سياسية بتأثير على شخص يوجد عند زخم ما بالنسبة للكتلة إذا تدخل واحد باللجنة الأخرى يتدخلوا والآن إسكات الأصوات وبتأثيرات سياسية يوجد أمور قبل فترة أصبحت تقولون صفقة القرن التي هي سرقة يجب أن تذهبون إلى وزارة الكهرباء هذا مشروع واحد من عشرات المشاريع وشخص بأحد اللجان الرقابية الموجود يقول هدر وسرق (٦٤) مليار دولار موجود هذه جزء من عندها كل شهر يدفع من عندها ألرقم المؤكد لا نعرف به وماذا يأخذ الموارد المنطقة نحن نعرف المستثمر من يأتي لا يأخذ أموال من الدولة يأتي ويقدم مشاريع يتبنى منطقة مدارس مستوصفات مستشفيات مشاكله ووضع المنطقة مأساوي بسبب تأثيرات سياسية تأثيرات على بعض المتنفذين بالحكومة، الذي أتمنى السيد الرئيس تشكل لجنة أنا داخلة سوف أنشر مداخلتي وتخرج وأصبح إستعراضي أمام منطقتي وأهلي النتيجة ما هي سوف تنتهي المداخلة السيد الرئيس يجب أن يكون عندنا إجراء إذا سيادتكم تشكل لجنة تخرج وتشاهد هذا الأنبوب الماء ونحن نقول الماء لم يصل إلى الجنوب الماء أين يذهب يأخذونا ناس متنفذين لم تأخذ المنطقة مزارع وحصص زراعية موجود مجاز من قل وبلى يقطع علية الماء ويعطيه للمستثمر الآن المستثمر راشي المؤسسة الموجود والوزير الموجود الآن فقط تعال غرم خمسة أو عشرة مليون فلاح ما تأتي (٢٥٠) الف.

الموصل بسبب الضغوط التي عليها خلقنا أعداء وأتوا داعش ودخلوا ويريد أن ينشرها أو لا لماذا يوجد ضغط لا يمكن أن نضغط على البشر نملل البشر والفساد مستشري والجماعة كل واحد إلى نص يأتي مدير عام يفتر على الفلاح ويأخذ كل واحد (٢٥٠) ولا تسد الماء علية وبالنتيجة الذي لا يوجد عند شيء ينهجم بيته هذا رافع يديه ويدعي على البرلمان وعلى المؤسسة المائية وهذا كل يرجع علينا نحن كلنا أنجبتنا المناطق ومجتمعنا أنجبنا يجب أن نفكر باهلنا وناسنا الآن وضعنا لا يساعد أتمنى السيد الرئيس نشكل بهذا الخصوص خلال هذا الأسبوع تخرج وترى هذه المأساة الموجودة في المنطقة.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب في ما يتعلق في أبناء الصحوات، نوجه لجنة الأمن والدفاع بمتابعة ملفهم وإعلام الرئاسة بمعوقات التي تعيق عمل بناء ملف الصحوات أصبح عليه (٧) سنوات.

وفي ما يتعلق تخبط الإدارة والإعتداءات التي تقوم به شركة بسمايا أرجو من جنابك تحديد المجال التي تقوم به الشركة بالإعتداء على مجال المياه والكهرباء تعطينا تقرير حتى نوجه اللجنة المعنية.

- النائب رائد حمدان عاجب :-

قانون التقاعد وتعديل قانون التقاعد الذي خفض السن التقاعد ترك أثر سلبي في بعض القطاعات ومن ضمنها القطاع التربوي، طبعاً بعض المحافظات النقص في الكوادر من خلال تشغيل والتعاقد مع المحاضرين والإداريين المجانيين لكن للأسف الشديد ليست كل المحافظات استفادة من هذه الفرصة عندنا في محافظة ميسان لم يتم التعاقد لا على (٥٠٠) الف محاضر وإداري وهذا العدد قليل جداً قياساً في محافظات حصلت على (٣٠)إلف مثلاً الآن نحن نعاني من نقص وعندي مخاطبات رسمية وتأييد من مديرية عامة للتربية بتثبيت ما يقارب أكثر من (٧٠٠) إلف عدد النقص في الكوادر التربوية والكوادر الساندة أتمنى السيد الرئيس أن تعطى فرص للمحافظات وحسب تأييد إحتياج الوظيفي وأن يهتم بهذا الملف عند أعداد الموازنة من أجل معالجة هذا النقص، نقطة أخرى السلم الوظيفي أو السلم الراتب السيد الرئيس كان هناك أمل عند قطاع كبير من الموظفين خاصة في الوزارات التي رواتبه متدني وقليل بمشروع قانون الخدمة المدني الذي يفتح الباب على أعداد سلم رواتب جديد يعالج الفروقات والتفاوت الكبير بالراتب والأجور ولكن تم سحب هذا المشروع من قبل الحكومة نتمنى أن يكون هناك تأكيد من مجلس النواب العراقي على ضرورة الإسراع بإعادة مشروع قانون الخدمة المدنية مشفوعاً بسلم رواتب جديد يحدد الدرجات والمخصصات من أجل الاستجابة لمطالب أبناء شعبنا الموظفين وأيضاً موضوع المتقاعدين الذين ينتظرون زيادة في رواتبهم لتعويض غلاء المعيشة والأعباء الإضافية.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

قبل أن ننتقل إلى المداخلة الأخرى النائب أرشد الصالحي رئيس لجنة حقوق الأنسان عند تعقيب بسيط حول ما أثير من مشاكل في مطار مثنى سجن مطار مثنى.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

بناءً على ما أعلن في وسائل الأعلام عن وجود انتهاكات وتردي الطعام في سجن مطار المثنى التي هي مركز توقيف وإحتجاز، بادرنا كلجنة حقوق الأنسان بصحبة النائبة دكتورة وحدة الجميلي قمنا بزيارة مفاجئة لسجن المطار الكلام الذي يقال في الإعلام شيء والتي ممكن أن نثبتها على أرض الواقع شيء آخر من خلال رصدنا المفاجئ لم نرى أي سلوك تنافي في مبادئ حقوق الأنسان سواء كان بالنسبة للطعام وسواء كان بالنسبة لقضايا أخرى ودخلنا إلى قاعات لجهازي المخابرات والأمن الوطني أيضاً لدينا ملاحظات أحببت أن أنوه إخواننا النواب وسوف يقدم التقرير مفصل إلى مجلسكم الموقر.

- النائب حيدر كاظم المطيري:-

الحقيقة أريد أن أطالب بتفعيل الدور التشريعي لمجلس النواب من خلال الالتزام بنظام الداخلي أنوه إلى المادة (١٦) من النظام الداخلي يلتزم عضو المجلس بما يأتي أولاً حضور إجتماعات المجلس وللجانها التي عضواً فيها ولا يجوز التغيب لا بعذر مشروع يقدره الرئيس أو رئيس اللجنة المختصة من أجل تفعيل دور اللجان على مجلس النواب في المادة (١٨) التي لم يعمل به إلى حد الآن أولاً ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وأحدى الصحف، السيد الرئيس هذا الأمر لم ينفذ إلى الآن وألتمس الالتزام به وأيضاً المادة (٣) من المادة (١٨) تستقطع من مكافئة عضو مجلس النواب في حالة غيابة نسبة معينة يحددها المجلس.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب في الأمس كان هناك اجتماع بخصوص هذا المجال مع رؤساء اللجان النيابية تم التأكيد على أن حضور اللجان يكون في مثابة حضور الجلسات المجلس والإجراءات التي تتخذ بحق النائب عند غيابة في مجلس النواب يكون نفسها عند غيابة عن اجتماعات اللجنة الآن اجتماعات اللجنة مهمة من أجل مناقشة المشاريع والقوانين وبالتالي عرضها على مجلس النواب وأيضاً بالإمكان تفعيل مادة (١٨) وتفقنا على هذا المبدأ وأصبح اتفاق ويكون هناك أعمام من مجلس النواب إلى كافة اللجان النيابية.

- النائب فاروق حنا عتو:-

السيدات والسادة النواب كلنا نعلم عبر شاشات التلفزيون مظاهرات أصحاب العقود قبل يومين كان هناك محاوله واسط اقتحام مبنى الإدارة المحلية وقبلها وكانت هناك محاولة في محافظة ذي قار ومحافظات أخرى كان من المفروض أن يتم معالجة هذا الملف عبر موافقة في مجلس الوزراء لتثبيت العقود إلى ملكات دائمة ولفترة أقصاها مدة الاجتماع القادم لمن يزيد خدمة على سنتين أو أكثر لا أن بعض الوزارات تتواطئ وتتلكئ في إرسال أصحاب العقود إلى وزارة المالية بالرغم من أعمام التي صدر من وزارة المالية حول سرعة إكمال قوائم الملكات وإرسالها ليتم تثبيتها على الملاك الدائم، السيدات والسادة النواب كلنا ندرك صعوبة الأوضاع الحياتية ومحدودي الدخل رجائي أن نخفف عن كاهل الفقراء والمحتاجين ونحاسب المقصرين في هذا الاتجاه.

- النائب أحمد مجيد الشرماني:-

أطلق دولة رئيس الوزراء قبل أيام قليلة حملة لتقليل الامتيازات المالية المسؤولين في الدولة وهنا أطالب جميع النواب وزملائي المحترمين بأن تكون هذه الانطلاق الحقيقية لهذه المبادرة من هنا تحت قبة البرلمان باعتباره المؤسسة التشريعية الأم للدولة والراعي الرسمي لحقوق ومصالح الشعب وأن النائب هو صوت المواطن والممثل الشرعي والدستوري له، وأقل ما يمكن تقديمة لهذا الشعب الصابر المظلوم والعمل على تحقيق العدال الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقية المادية والمعنوية بين جميع فئات، كذلك أدعو إلى العمل على تعديل رواتب موظفي الدولة لمعالجة التفاوت

الكبير في الأجور التي يتقاضاها الموظف بين وزارة وأخرى وتحسين الدخول الشهرية لموظفي الدرجات الدنيا ورفع المظلومية عن منتسبي الوزارات، نتمنى أن تكون هذه الدورة النيابية أن تكون الدورة التي تحتضن أو تتبنى موضوع تقليل الفوارق لتحقيق العدالة الاجتماعية وأن يكون مجلس النواب المنطلق الحقيقي لهذه التشريعات.

-النائب جواد عويز زكاط اليساري:-

في عام ٢٠١٨ نشطت مجالس المحافظات والسادة المحافظين ومجالس الأقضية والنواحي والسادة مدراء النواحي والقائم مقامية حيث سعوا إلى رفع درجات النواحي إلى أقضية واستحداث نواحي جديد حسب معايير وزارة التخطيط وبعد حل مجالس المحافظات والأقضية ونواحي وتجميد عملها في عام ٢٠١٩ وتم إيقاف أجراء تحويل النواحي إلى أقضية واستحداث نواحي جديد ما هي الجهة التي أوقفت إجراءات تحويل النواحي إلى أقضية واستحداث نواحي جديد على ألرغم من حاجتنا إلى ذلك بسبب زيادة السكان ونقص الخدمات المقدمة من قبل الدوائر بسبب المساحات الكبير والمناطق الواقعة خارج حدود البلدية كونها ريفية ما موجود به خدمات البلدية ومشيد عليها أحياء رسمية وأحياء كبير بحاج إلى خدمات البلدية، لذلك أملنا من سيادتكم والسادة الأعضاء أن نعرف ما هي الأسباب التي أوقفت تحويل النواحي إلى أقضية وإستحداث نواحي على ألرغم من إجراءات إخواننا أعضاء المجالس المحافظات سابقاً وبذلوا جهد كبير في هذا المجال نحن السيد الرئيس نحن ليس فقط نريد أقضية ونواحي نريد أن نستحدث محافظات جديد لكون النظام الإداري في العراق نظام قديم وحافظاتنا قديمة ومكتظة بالسكان نحتاج إلى استحداث محافظات جديد لتسكين مواطنين في هذه المحافظات أملي أن تلتفتوا لهذا الجانب وأن تسعوا معرفة الجهة التي أوقفت تحويل النواحي إلى أقضية واستحداث نواحي.

- النائب ضحى رضا هاشم القصير:-

تصل لنا الكثير من المناشدات حول العديد من المظلومات التي وقعت على عاتق المواطن وبإعتبارنا ممثلين للشعب لا بد من نقل وطرح هذه المظلومات أمام أنظار الحكومة بشقيها التشريعي والتنفيذي، سبقني قبل قليل أحد الزملاء في موضوع الصحوات وعلى ما يبدوا أن القضية عامة من الشمال إلى الجنوب، السيد الرئيس الصحوات لديهم خدمة عقدية من عام ٢٠٠٧ إلى حد الآن إلى هذه اللحظة هم منخرطين ضمن صفوف وزارتي الدفاع والداخلية يؤدون الواجبات التي يؤديها منتسب قوات الأمن الداخلي في مديريات الشرطة وحماية المنشئات وبقية المفاصل الأمنية الأخرى، أيضاً لكن للأسف رغم هذه المناشدات الكثير والمتكرر لا زالوا بدون سند قانوني يأمن حقوقهم ويضمنها نعي ونعلم تماماً السيد الرئيس إنهم يتقاضون راتب قدرة (٢٥٠) إلف دينار عراقي فقط في ضل هذا الوضع الاقتصادي الصعب السيد الرئيس المنتسبين المعنين بالأمر هؤلاء لديهم عوائل ولديهم التزامات أسرية ولديهم التزامات اجتماعية، هذه مظلومية كبير علماً أن هناك قرار تعسفي سابق من قبل رئاسة الوزراء هذا القرار رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٦ هذا القرار الحقيقة فيه نصوص أدت إلى تخفيض رواتب المتعاقدين من أبناء الوطن وتم تخفيض رواتبهم إلى (٢٥٠) إلف دينار وكان قبل يوجد به مظلومية (٥٠٠) إلف هؤلاء يؤدون واجباتهم السيد الرئيس لا يوجد عندهم وقت حتى يمتهنون مهن أخرى على اعتبار عندهم التزامات بالدوام أرجو من حضرتك يكون هناك تنسيق بين اللجنة المالية ولجنة الأمن والدفاع مع العلم يوجد وفرة مالية لدينا في موازنة ٢٠٢٣ بالممكن أن يتم معالجة ملفهم ويعملون معاملة أقرانهم بالأمن الداخلي.

- النائب كريم حسين عليوي السراي:-

حقوق وملاكات وزارة الصحة شريحة المهن الصحية والتمريضية والإدارية والساندة حيث تشكل هذه الشريحة نسبة (٨٠) من الملاكات العاملة في وزارة الصحة يجب أشراك هذه الشريحة في ملف أدارة وزارة الصحة من حيث استحداث دائرة المهن الصحية والتمريضية داخل وزارة الصحة ليكون لها أقسام في دوائر المحافظات وكذلك حقوقهم في جائحة كورونا حيث تم إصدار قرارات منها قطع الأراضي مكرمة التي صوت في مجلس النواب والمنحة (٥٠٠) إلف دينار إلى الآن لن تطبق هذه القرارات من عام ٢٠٢٠ ولغاية اليوم، كذلك التسكين الوظيفي من عام ٢٠١٠ وإلى غاية الآن الكثير من القرارات والتوصيات صدرت بهذا الجانب ولم يتم رفع التسكين، مخصصات الخطورة ومساوات بين جميع

العناوين فيها ورفع هذه المخصصات، السيد الرئيس مخصصات الخطورة تمنح بنسب متفاوت من (٣٠%,٨٠%,٢٠٠%) يجب رفع من الأدنى إلى الأعلى وعلى أن تكون ضمن موازنة ٢٠٢٢ الأمر المهم الأخر إقرار قانون نقابة المهن الصحية حيث أن هذا القانون ضمن المنهاج الحكومي تم جميع أكثر من (٩٠) توقيع من السيدات والسادة النواب لقرار لكون إلى الآن لا يوجد ممثل شرعي ونقابه قانونية السيد الرئيس هذه المطالب تسببت في فقدان المزيد من إخواتنا بحوادث وأسباب متعددة أثناء مراجعاتهم إلى الوزارات المعنية والجهات المعنية منهم الأخ علي الزهاوي من بغداد والأخ أمير العماري من الديوانية وأخرهم رئيس تنسيق المهن الصحية في عموم محافظات العراق السيد سعد الموسوي.

- النائبة ذكرى عمار أحمد:-

في الآونة الأخير حلت في بلدنا العزيز بلاد الرافدين الكثير من الظواهر التي لا يمكن حصرها بهذه الأسطر القليلة، وواحد منه التسول حيث باتت هذه الظواهر أفة تهتك وتنخر مجتمعنا العزيز وتصنف هذه الظاهر من الجرائم الاجتماعية ونص علية القانون عقوبات العراقية في المادة (٣٩٠) رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ولا يخفى على سيادتكم وجود جنسيات أجنبية تمتهن هذه الظاهرة ومخاوف من إرتباطها بتجارة البشر والمخدرات والدعارة علماً أن محافظة بغداد تتصدر عدد المتسولين ومن فئات مختلفة وأبرزهم أطفال والنساء والفتيات القاصرات وأكثر ما يثير الدهشة وجود المتسولين القرب من السيطرات القوة الأمنية وتقاطع الطرق ودخولهم إلى داخل مؤسسات الدولة، راجين من سيادتكم توجيه اللجان المختصة ومتابعة هذا الموضوع ولمكافحة هذه الظاهرة والحد من شيوعها وتفعيل المادة القانونية التي تكافح هذه الظاهرة.

- النائب محمد نوري أحمد الجبوري:-

أولاً في ما يخص موضوع قانون الجرائم الإلكترونية هذا القانون لم ينظم بشكل صحيح عذراً للمنظمين وللحكومة التي كتبت هذا القانون ولكن هذا القانون يحتوي على فقرات أكثر وكبير عقوبات ما أنزل به من سلطان وأيضاً مواد قانونية نص عليها قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ لا يحتاج إلى تنظيم مرة أخرى مرا ينص عليها القانون شخصية معنوية مرا ينص عليها القانون شخصية اعتبارية هناك اختلاف بالتسميات لكن كقانون عام وكقانون عقوبات عامة غير من المعقول جريمة الإلكترونية تصل عقوبتها إلى المؤبد وغرامات تصل إلى (٥٠) مليون وهذا القانون يحتوي على الجنبات الكثير لتقييد الحريات وقمعها والسيطرة على الحريات من خلال وبالخصوص مواضيع التواصل الاجتماعي أيضاً هناك نقص بالقانون إلى الكثير من المصطلحات منها المواقع الإلكترونية الآن مواقع التواصل الاجتماعي لها تسميات عديد وأيضاً يوجد مواد داخل هذا القانون مطاطة ممكن أن يستخدمها بعض الشخصيات لقمع الحريات مثلاً الآن الحرية الموجود بما نحن بلد تحكمه الديمقراطية الحديثة وهذه المسميات التي ليس لها واقع في ملموس من الشعب أذا واحد ينزل نص هذا القانون بصراحة السيد الرئيس وإذا واحد نزل منشور على مسؤول فاسد يقول هذا فاسد هذا ينحكم وواحد يتكلم كلمة ينحكم هذا تقليل للحريات وتكميم للأفواه بكل صراحة إذا يبقى بهذه الصيغة لا يمكن أن نعمل به هذه النقطة الأولى، النقطة الثانية السيد الرئيس طبعاً الاعتداء على شمال العراق التجاوزات التي تحصل من قبل دول الجوار وعلى كل من دول الجوار إيران وتركيا والكويت والتجاوزات الأخرى.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذه في جلسة أخرى وإستثنائية لحفظ سيادة العراق.

- النائب محمد نوري أحمد الجبوري:-

نقطة أخيرة السيد الرئيس الإجازات الإجبارية التي أعطتها الدولة في عام ٢٠١٤ و٢٠١٢ و٢٠١٦ إلى مجموعة كبيرة وشريحة من الموظفين في وزارة الموارد المائية وفي الوزارات الأخرى الآن هناك وفرة مالية ممكن إعادة هذه الشرائح إلى العمل وهذه الإجازات إجبارية ولا يوجد نص بالقانون يقول يوجد أجازه إجبارية يجب أن تعطى للموظف بدون أجر هذه عوائل ويوجد عندنا وفرة مالية ممكن معالجتها.

- النائبة منى محمد الجبوري:-

إن التفاوت الحاصل في معدلات قبول الطلبة سوف يوجد الكثير من الظلم خاصة بين الطبقات الفقيرة التي لا تتمكن من التوجه إلى التعلم الموازي ويقلل الدافع والحافز بالنسبة للطبقات الأكثر غنة حيث أن صاحب معدل (٩٨) سوف يقبل بالمعاهد الطبية الحكومية بينما صاحب المعدل (٨٠) سوف يقبل في الكليات الطبية الأهلية وهذا يجعل صاحب معدل (٩٨) معاون طبي يعمل تحت يد أو عند الطبيب لصاحب معدل (٨٠)، السيد الرئيس يجب أعادة النظر في تفاوت المعدلات بين التعليم الحكومي والموازي والأهلي السيد الرئيس يعني أنا قبل أيام أنتني مناشدة من طالبة يتيمة الأبوين تعيش في ظروف إجتماعية صعبة جداً معدلها (٩٧) لم تحصل على الطب عام ولا على طب الأسنان ولا على الصيدلة علماً أنها أعادت السنة كتحسين معدل لكن للأسف الشديد النتيجة يعني أسوء من ما كان العام كان معدلها (٩٤) كان ممكن يأهلها تدخل واحد من هذه الكليات لكن طموحها عالي جداً وللأسف السنة نتكست إنتكاسة ثانية السيد الرئيس لا بد أن تراعي النظر بالقوانين وتعليمات المنظمة في القبول المركزي وإدراج بعض الفقرات التي تقلل الفارق بين أبناء المجتمع بما يحقق العدالة والمساوات.

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

أولاً أعتقد كان واحد من أهم اعتراضات على مشروع الأمن الغذائي أنه لا توجد هناك جهة رقابية واضحة وألية رقابية واضحة على صرف أموال يعني مبالغ الأمن الغذائي وهذا ما لاحظته اليوم هناك تشظي كبير في المشاريع المحالة والمشاريع التي خصصت من مبالغ الأمن الغذائي واضرب مثل في محافظة بغداد وأيضاً محافظة الديوانية حالياً وخصوصاً بعد القرار الأخير لرئيس مجلس الوزراء كان القرار السابق أن (٢٠%) خمسة مليار ممكن إحالتها بصورة تعاقد مباشر حالياً ربما كل المشاريع ضمن خمسة مليار يمكن إحالتها بصورة تعاقد مباشر وهذا أدى إلى أن تكون هناك مجموعة مشاريع غير إستراتيجية بالمطلق بالعبارة على سبيل المثال يعني شوارع فرعية غير مؤهلة ببنى تحتية وأيضاً مشاريع صغير جداً حتى ليس بها جدوى إقتصادية ولا إجتماعية فقط لكي يكون هناك تعاقد مباشر والتعاقد المباشر مثل ما تعرفون إذا كانت هناك مناقصة يمكن أن نتفاوض على (٢٠%) ينزل المبلغ وإذا كان تعاقد مباشر أعمل دعوة مباشر وبالتالي أصعد مبلغ (٢٠%) أعطي المبلغ بالكامل أيضاً حتى مبلغ (١٠%) ممكن أن أنفقه إلى الشركة بالاعتبار هذه شركة واحدة وجهتاها أنا دعوة يعني يوجد فرق بالنسبة (٣٠%) موضوع التعاقد المباشر موضوع المناقصات وهذه طامة كبرى وهذا مشخص أيضاً مثل ما ذكرت محافظة بغداد محافظة الديوانية هذا موضوع، موضوع التحقيق الإداري سوف أضرب مثال يعني وجدت ملف فساد كبير متعدد جداً بالإعتباري عضو في لجنة الصحة النيابية في دائرة صحة الديوانية ذهبت ووجدت عديد من الأمور بعشرة أضعاف تعرفون موضوع الفازلين وموضوع الجدور وكذا ودولتنا مشهور بهذا الموضوع صورة هذا الموضوع مستندات الصرف وذهبت إلى المكان الذي تم صرفة إلية وصورنا الموضوع لمستنداتنا الصرف وذهبنا إلى المكان الذي تم صرفة وصورنا الموضوع أيضاً وأخذنا ملفاتنا وذهبنا إلى وزارة الصحة وجميع الأمور كانت كاملة ومتكاملة منذ ٨/٣ إلى يومنا هذا لم يأتي تحقيق الإداري ذهبنا إلى محكمة الاستئناف وذهبنا إلى المدعي العام وقاضي النزاهة وإلى دائرة النزاهة وتم تفتيش في القادسية وأيضاً إلى الرقابة المالية وقالوا نحن مكتفين إلى الحد الآن لم يأتي التحقيق الإداري وهذا طامة كبرى موضوع التحقيق الإداري بعد غياب المفتش العام في الوزارات لا يوجد جهاز موازي له بالمناسبة ربما في السنوات القادمة كان النائب هو الذراع يأخذ أوليات المفتش العام حالياً المفتش العام لا يوجد جهاز موازي يعوض عن وبالتالي نحتاج إلى إعادة تقييم كبير في موضوع يعني هيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية يحتاجون دعم بهذا الخصوص.

- النائب محمد الخفاجي:-

بالاختصار السيد الرئيس قبل أيام يوجد عندنا تعقيب على مداخلة النائب السيد باسم قبل أيام صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٧) بجلسة مجلس الوزراء يوم ١١/١٥ الذي يتضمن فقرتين الفقرة الأولى تخويل المحافظين وبالإضافة أيمن بغداد بالتعاقد المباشر مع شركات لغرض المضي بإحالة القوانين التي ضمن قانون الأمن الغذائي التي هي لا تتجاوز

خمسة مليار السيد الرئيس أغلب أو كل المشاريع التي في المحافظة والتي تم المصادقة عليها ضمن خطة الأمن الغذائي هي دون خمسة مليار أنا أتكلم عن أدلة متوفرة تحت يدي خمس مليار أغلب المشاريع معناتها يوجد عندي نسبة أحاله مباشرة مئة بالمئة لكافة المشاريع بالإضافة إلى أمانة بغداد، هذا من الذي يسيطر عليه السيد الرئيس هذا من الذي يتم مراقبة لا يوجد عندنا مجالس محافظات ولا ممكن حتى عضو مجلس النواب في المحافظة يعني أمكانية السرعة التحقيق والسرعة في التدقيق المشاريع تحال على ما يمضي التحقيق وتبدأ تأخذ عملك الرقابي المشاريع محالة يكون به هدر مال فضيع وهناك نسب تأخذ بشكل مباشر وعندي كلام مباشر من قبل المسؤولين في أحدى المحافظات أنه نأخذ كلام مباشر نأخذ (١٠إلى٢٠%) نحاول أن نحيلة إلى شركة جيدة وهكذا هذا كيف نسيطر على السيد الرئيس وكذلك القرار مجلس الوزراء أنف الذكر خول المحافظين أيضاً في أحاله المشاريع غير محالة إلى اليوم خارج خطة الأمن الغذائي المشاريع غير محالة من الخطة الاستثمارية وغيرها لم يتم المباشر به وأحالتها بشكل مباشر بالاستثناء من تعليمات العقود الحكومية منعتها يوجد عندنا مئات بالألف المشاريع مبالغ مئات التريليونات المليارات سوف تحال بشكل مباشر بدون أي أحاله وبدون أي دعوة وبدون أي تدقيق وبدون أي رقابة السيد الرئيس هذا موضوع خطير جداً عندنا محافظتين أو ثلاثة محافظات مخصص إلى خمسمئة مليار بالإضافة إلى بقية المحافظات إلى أمانة بغداد مليارات سوف تحال بشكل مباشر إلى مشاريع هي فتات لا يوجد به جدوا إقتصادية ولا يوجد به مشاريع إستثمارية نعم موزعة على كل الأقضية ولكن مشاريع كلها عبارة عن مشاريع حقيقة على ما يقل غير استراتيجية سطحية وبسيطة وسوف يتم هدر الأموال بطريق بأسه جداً السيد الرئيس وأنا أدعو إلى تشكيل ما الذي نستطيع أن نعمله على هذا الأمر.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

متابعة.

- النائب محمد الخفاجي:-

لا تفيد المتابعة السيد الرئيس لم يتحمل الموضوع السيد الرئيس مليارات تحال وسوف يتم المباشر بالعقد على ما تمضي وعلى ما تمضي يتم تدقيق العقد لم تستطيع تعمل أي شيء هذا ينطبق على العراق وعلى كل المحافظات يعني كل المشاريع رفعت مسبقاً بترتيب معين رفعت دون خمسة مليار يعني كل المشاريع تم الاطلاع عليها جنابك كلها دون خمسة مليار معناتها إحالة مباشر كل المشاريع بالمطلق وهذه الإحالات المباشر مشكل هذه لا كفاءة شركة ولا يمكن أن ندققها ولا يمكن أن تكون به عقود ولا ابد وأتمنى أن يأخذ به.

- النائب زهير شهيد عبدالله:-

السيد الرئيس أضافة لما تكلم به النائب محمد والسيد باسم حقيقة نستطيع هذه الإحالات المباشر التي تكون على الوزراء وعلى المحافظين ممكن تشكيل لجنة عقود حكومية، من الضروري تشكيل لجنة عقود مركزية لمنع وإدارة العقود الحكومية على مستوى الدولة لغرض السيطرة على العقود بتحديد صلاحيات الوزير والمحافظين بالعقود الصغير فقط والتي لا تزيد مبلغها عن مبلغ محدد يكبح حجم الفساد خارج عن سيطرتها، واحتكار العقود الكبير لجهة مركزية مع ضمان استقلالية لجنة العقود المركزية ممكن أن نشكل لجنة عقود مركزية من جميع الوزارات تكون هذه مسؤولة عن العقود الكبير للوزارات وللمحافظين وتخصيص مبالغ صغيرة للمحافظين، مع ضمان استقلالية لجنة العقود المركزية عن التسيس والمحاصصة السياسية عبر تصميم آليات اختيارها لأعضائها وتتمثل كل الوزارات كمرجعية عقود جميع الوزارات تكون في مثابة مجلس على مستوى وكلاء الوزارات والمحافظين ومن يمثلهم وأيضاً ممثلين عن الهيأة المستقلة إعتبارها من جهاز الدولة وحاجتها للعقود أيضاً وأن تعتمد أسلوب التعاقدات الإلكترونية في الإعلان والتقديم ومعايير نقاط الاختيار والإرساء والإعلان لمدة مناسبة عن الشروط بما يتيح المنافسة العادلة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

إخوان فقط للتذكير غداً يوجد عندنا جلسة طارئة لمناقشة موضوع حفظ سيادة العراق الساعة (١١) صباحاً تكون الجلسة مغلقة.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

لا يخفى على جنابكم الجانب الأساسي لمجلس النواب هو التشريعات والدور الرقابي حالة عدم إلتزام عامل الوقت لعقد الجلسات وغير محدد بإستمرار من أشهر يعني وعدم إستقرار يجب وضع حد لهذه الموضوع من قبل رئاسة المجلس.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

لماذا؟ جدولنا منتظم أسبوع لجان وأسبوع جلسات.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

أنا أقصد اليوم الجلسة المفروض تعقد الساعة (١١) ونحن الآن تعقد في الساعة (٢) أو (١,٣٠) أو (١).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

كانت الساعة (١١) أو (١١,٣٠) وتم رفعها نصف ساعة وعدنا (١٢,٣٠).

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

السيد الرئيس أنا لا اقصد اليوم فقط هو فب استمرار موضوع الجلسات يجب أن تعالج، الفقرة المهمة قسم من الإخوان تكلموا به موضوع المادة (١٤٠) في محافظة ميسان عندنا ما يقارب أكثر من (٢٥) ألف طبعاً الوضع الموجود في المادة (١٤٠) السيد الرئيس عندك عرف عندك إستثناء عندك وسيط عندك نائب ليس كل النواب بصورة عامة نتكلم أنه تعمل وقعلك حالة الإستثناء أتمنى أن في موضوع تخصيص موضوع الموازنة الاتحادية سنة ٢٠٢٣ تعالج موضوع المادة (١٤٠) التي هي حاله مستمر من سنوات طويله.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تقطع المداخلة السيد النائبة.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

لإزالة المشاكل قام ليس في محافظة ميسان في أغلب المحافظات، الموضوع الأخر في إستضافة وزير الزراعة وكذلك وزير الموارد المائية لم نجد أي خطة عمل من قبل وزير الموارد المائية فقط كان الموقف هو الإستعانة بمجلس النواب بزيادة الحصة المائية من قبل تركيا وكذلك موقف وزير الزراعة بمعالجة اكثر من سبعين بالمئة من الأراضي الزراعية في العراق غير صالحة للزراعة بسبب الأزمة المائية ولا توجد أي خطة، موضوع الأخوة في لجنة التعليم العالي والبحث العلمي في حالات التعيينات والعقود التي تخص المستبعدين والمشاكل لم تحل بصورة جذرية لإزالة الأمور قائمة نتمنى من الأخوة أن يقدموا تقرير بذلك، الحالة الأخر موضوع العقود المحاضرين الإداريين السيد الرئيس تم مخاطبة وزير التربية والتعاليم مكتبكم لم ترد الإجابة حول من هل الإمكانية أن تتضمن معالجة محاضرين الإداريين والتربويين وفي نفس الوقت الأعداد الغير كاملة لبعض المحافظات نجدها تتراوح بين خمسة ألف وعشرة ألف ومحافظات أخرى خمسة عشرة ألف صعوداً وبعض المحافظات هي لا تزال العدد القليل.

- النائبة فاطمة حسين الساعدي:-

أوصل لكم طلب خريجي محافظة ميسان من التربويين والإداريين والبالغ عددهم خمسة ألف وهم أقل نسبة مقارنة بالنسبة في المحافظات الأخرى التي تصل إلى ثلاثين ألف أو أكثر والتي طالبوا به منذ اكثر من عام ونصف ولذي يرومون فيه من حضراتكم تنفيذ مطالبهم المشروعة والتي طالبوا به من أكثر من عام ونصف بجميع الأشكال منها كتب المخاطبة من قبل المسؤولين أو تظاهرات لكن دون جدوا ولا إستجابة لنداءات المتكرر، وكان أخر تظاهرات لهم يوم أمس أمام مديرية تربية ميسان حيث حدثت مشادات كلامية بينهم وبين القوة الأمنية وهم من واجبهم حماية الدوائر الدولة بدل من المتظاهرات والتي سبب تخريب البلد ووضع الأمني خاصة وهو حق مشروع إلى أيصال صوتهم إذا كان

سلمية وتقديراً لشهادتهم التي تعبوا في الحصول عليها وتقييم له تعيينهم بعقود وزارية يضمن لهم الشيء القليل من حقوقهم في بلدهم هذا من باب أما من باب أخر شريحة المهندسين يوجهون صوتهم ليكم راجين التعاون بقبول تعيينهم من شركة نفط ميسان وإلى أسباب منها وجود أماكن شاغلة تفوق عددهم وهم (٨٣٠) مهندس نفط أما بالنسبة الأماكن الشاغلة التي تفوق المئة أو أكثر، والسبب الثاني عدم قدرتهم على تعيين في دوائر الدولة المختلفة لحكم اختصاصاتهم التي لا يسمح لهم التعيين لا في تلك الشركة كذلك إقامة مدير الشركة مشكور الجهود بإيصال كتب إلى مطالبة تعيينهم الآن عددهم قليل ويوجد مكان شاغل، لا يسمح لهم التعيين لا بتلك الشركة نرجو مفاتحة وزارة المالية وشمولهم ضمن موازنة ٢٠٢٣ الشريحتين أو أكثر يعني.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

إنسجاماً مع المنهاج الوزاري لحكومة السيد السوداني يوجد موضوع مهم جداً هو تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ التي وقع فيه الاجتهادات من خلال الوزارات والوزراء والمحافظين في إحالة المشاريع والتفاوض بأسعارها تابعة الموضوع ومضى عليه تقريباً أربعة سنوات بين شورى الدولة ووزارة التخطيط ومكتب رئيس الوزراء يتحول الموضوع إلى قانون إلى إحالة إلى مجلس النواب لتشريعه يحتاج إلى توصية من سيادتكم إلى مجلس الوزراء إلى مكتب رئيس الوزراء للمضي بتحويل التعليمات إلى قانون لأجل معالجة مكافحة الفساد بمقدار كبير ومنع الاجتهادات في إحالة المشاريع والتفاوت في إحالة هذا المحافظة إلى محافظة ومن مشروع إلى مشروع هذا الموضوع مهم جداً، الموضوع الثاني يحتاج إلى وقفة وهذا نحن متابعين من ١٩٩١ وقبلها إلى انتفاضة ١٩٩٩في البصرة بعد استشهاد الصدر رضوانه الله عليه، وصدور قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ لم يعوض المتضررين بسبب سياسة النظام حكم السابق ومع بالغ الأسف التعويضات يوجد به إجحاف على الرغم من صدور تعليمات وتوجيهات بتعويض المتضررين من العمليات الإرهابية لا أن محافظتنا التي تضررت والذي تتظلمون وتأذوا هؤلاء لم ينصفوا ونحتاج إلى توجيه من هيأة الرئاسة إلى الحكومة بتطبيق هذا القانون، الموضوع الثالث مهم أرجو أن تعطيني مساحة من الوقت لدينا ملف لجامعتين استراتيجية مهم في قطاع التعليم الأولى أنشاء مدينة طبية تابعنا الموضوع مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وخصصت الأراضي لثمانية كليات في محافظة البصرة وهذا سوف يكون للمنطقة الجنوبية ثمانية كليات، جامعة زهراء الطبية هذا العنوان الموضوع الثاني جامعة النفط والغاز إعلان في الكليتان المخطط أنه ثمانية كليات وحلت كل المشاكل العلقة في موضوع الاستملاك الأراضي وغيرها ومساحة الأرض أكثر من ألف دونم في قضاء القرنة اعتقد الاستثمار غير الاستثمار أفضل الاستثمار هو الاستثمار في المجال العلمي العراق اليوم مخرجات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الطبي ومخرجات أيضاً وزارة التعليم العالي في مجال النفط والغاز يحتاجها وزارة النفط ووزارة الصحة لدينا نقص كبير في ملكات يمكن أن يعوض بالأعداد خطة والتي نحتاج هذا أنا تابعته شخصياً نحتاج توصية يعني هذه ثلاثة مواضيع أيضاً يجب أن يصدر به كتاب أذا لم يصدر به كتاب بالتالي أسو بالمداخلات السابقة نحتاج كتاب إلى الحكومة الاتحادية إلى السيد رئيس مجلس الوزراء لطرح الموضوع على جدول أعمال مجلس الوزراء وأنصاف وأعداد هذه المطالب في موازنة ٢٠٢٣ وخاصة لهذه الفئات المهمة والمتضرر وأيضاً موضوع التعليم في محافظة البصرة.

- النائب كيلان قادر علي:-

لا يخفى علينا الواقع الصحي في بلدنا في تراجع كبير في تقديم الخدمات الصحية وتوفير من الأدوية والمستلزمات الضرورية في المؤسسات الصحية، التي تمس حياة المواطنين اليومية وتأكيد على ذلك زيارات الأخير لدولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الصحة لعدد من المستشفيات في محافظات عديد وذلك لعدم وجود التخصيصات المالية لوزارة الصحة من ما أدى إلى نقص حاد في توفير الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية لحياة المواطنين، كما تعلمون السيدات والسادة النواب قانون الموازنة لم يصل إلى مجلس النواب ولم يقرأ إلى حد الآن لذا يستوجب علينا أخذ قرارات وطلب من مجلس الوزراء في جلسة هذا الأسبوع لتمويل وزارة الصحة بالسرعة الممكنة لأنها في تماس مع حياة

المواطنين، حيث هناك إلاف المرضى السلطان وعجز الكلى والأمراض المزمنة لا يتلقون العلاج لعدم وجودها في مؤسسات الصحية.

- النائب محمد كريم البلداوي:-

نشير إلى المادة (١٤) من الدستور العراقي التي جاءت: العراقيون متساوون بالحقوق والواجبات وكذلك المادة (٣١) التي نصت لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج وكذلك المادة (٣٢) من الدستور التي نصت على أن ترعى الدولة المعاقين والاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع، قبل أيام قليل كانت هناك وقفة للأطفال القوقعة مزارعين أمام وزارة الصحة في بغداد هذه الشريحة المظلومة التي تحتاج اليوم إلى رعاية والتفاتة من قبل الدولة المعنيين في الوزارة وكذلك في مؤسسات الدولة المختلفة مطالبين بحق العيش الكريم أسو في أقرانهم وقد ضمن لهم الدستور والقانون هذه الحقوق والرعاية الكاملة في مجال الصحة والتربية والحماية الاجتماعية، ولذلك اليوم نطالب من خلال رئاسة المجلس الموقر بمفاتحة وزارة الصحة بتوفير كافة المستلزمات من أجهزة حديثة لأطفال القوقعة، وكذلك نطالب وزارة التربية بفتح صفوف مدارس تعنى بتعليم هذه الشريحة التي ترفض استقبالهم بعض المدارس الحكومية، كذلك نطالب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشمولهم ضمن برنامج شبكة الحماية والرعاية الاجتماعية ومنحهم الرواتب والمخصصات وكذلك شمولهم ببرامج توظيف ضمن حصة دوي الاحتياجات الخاصة وقرار القوانين الأزمة لذلك راجين من رئاسة المجلس الموقر مفاتحة الوزارات المعنية بذلك لضمان لحقوق هذه الشريحة المظلومة.

- النائب باسم نغيمش الغريباوي:-

السيد الرئيس الكل يعرف أن الثروة النفطية هي الرافد الأساسي للموازنة، بصراحة من خلال متابعتنا لهذا الملف على اعتبار كون أحد أعضاء لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية لاحظنا تراجع كبير في الإنتاج وتنمية القطاع النفطي لما تابعنا مع المؤسسات النفطية وشركات الاستخراج وشركات الاستكشاف بصراحة وجدنها عاجزة عن دورها والقيام بمشاريع إستراتيجية لتطوير هذا القطاع والأسباب طبعاً عدد من الأسباب أهم هذا الأسباب سبب الأول تمكين إدارات فاشلة وغير حريصة على المال العام والسبب الثاني هو عدم وجود سيولة مالية من خلال ملاحظتنا ومتابعتنا للموضوع لاحظنا أن وزارة النفط تطلب وزارة المالية ووزارة الكهرباء أموال كبيرة وطائلة ومنذ سنين وعندما طرح الموضوع في اللجنة لحنة النفط والغاز والثروات الطبيعية بين الإخوان أن في السنوات السابقة كان هناك متابعه الموضوع ولكن الموضوع لم يحل إلى حد هذه اللحظة لذا نطلب تدخل من قبل رئاسة المجلس والسيد رئيس المجلس ونائبيه بهذا الملف المهم هذا القطاع يتراجع ويجب أن يتم النهوض به هذا الموضع الأول، الموضع الثاني عندنا مادة (٢٩) من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ هذه المادة معطلة ولم تطبق منذ تشريع القانون وإلى حد الآن هذه المادة تشير إلى أن هناك أموال يجب أن تحول إلى حساب المحافظات مثل إيرادات المنافذ الحدودية البترودولار الرسوم والضرائب الاتحادية التي يتم استيفائها من دوائر الممولة المركزية في المحافظات مثلاً (٥٠%) من هذه الأموال يجب أن تذهب إلى المحافظات بسبب عدم تطبيقها هذه المادة أدى إلى ضياع استحقاقات مالية كبير في المحافظات لذا نطالب الأخوة في اللجنة المالية مطالبة وزارة المالية بالإسراع أعداد تعليمات تنفيذ القانون هذه التعليمات لم تصدر إلى حد الآن رغم أن القانون صدر في عام ٢٠١٩ وتعليمات القانون لم تصدر إلى حد الآن، الشيء الأخر نطالب الأخوة في اللجنة المالية التدخل في توجيه المحافظات التي لا يوجد عندها حساب بأنشاء حساب في كل محافظة تودع به المبالغ وتسهل أطلاق هذه الإيرادات، أيضاً نقطة أخيرة السيد الرئيس ومهمة وهي موضوع الطلبات تقدم بالاستثمار الأراضي الزراعية تقدم إلى هيأة الاستثمار لكن هذه الطلبات مع الأسف ترفض رغم من أن هذه الطلبات تقدم للاستثمار أراضي عن طريق حفر الإبار أو عن طريق إستعمال وسائل حديثة بالري، نرجو أيضاً تدخل الأخوة في لجنة الزراعة والموارد المائية لحسم هذا الموضوع مع وزارة الموارد المائية.

- النائبة رحيمة حسن أحمد الجبوري:-

نشيركم إلى المعاناة الكبير لشريحة المتقاعدين بما يعانون بسبب قلة الرواتب بالرغم من أن أفنوا حياتهم وزهرة شبابهم في خدمة هذا البلد، وبإسم الإنسانية نرجو تفضلكم بالموافقة على مفاتحة اللجنة المالية والسيد رئيس مجلس الوزراء العراقي على زيادة رواتب المتقاعدين كافة لسبب الحالة المادية المعيشية الصعبة التي يعاني منها شريحة المتقاعدين بسبب التضخم وإرتفاع سعر صرف الدولار علماً أن زيادة رواتب المتقاعدين لا تحتاج إلى تشريع قانون كونه مثبت ضمن صلاحية رئيس مجلس الوزراء المادة (٣٦) من قانون التقاعد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤ راجين النظر بالموضوع واعتباره حالة إنسانية قبل أن يكون استحقاق قانوني، ثانياً تفضلكم بالموافقة على أدراج مقترح يتعلق بتفعيل قانون التعليم الإلزامي قانون رقم (١١٨) لعام ١٩٧٦ لذلك لكثرت حالات التسرب المدرسي وعزوف الكثير من الطلبة عن المشاركة في العملية التربوية بسبب الظروف والأزمات التي مر به البلد من ما أدى إلى زيادة الأمية في العراق حيث سجل الجهاز المركزي لوزارة التخطيط أخر إحصائية بلغ عدد المتسربين (١٢٩) ألف و(٨٨٦) متسرب ما بالكم اليوم في عام ٢٠٢٢ علماً أن المادة (٣٤) من دستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نصة على التزام الدولة بتأمين الإلزامية التعليم والكل يعلم في السابق كانت هناك قوانين رادعة في حق أمتناع من الأهالي عن تسجيل أبناءهم المشمولين بالتعليم في المدارس بغرامات مالية ووصلت أيضاً إلى السجن وإلى مدة لا تزيد عن الشهر.

- النائب جياي تيمور عبد ال عبد القادر:-

يوجد عندي مناشدتين الأولى جاءت من قبل مدير توزيع المواد الغذائية في دهوك وهو يشمل جميع محافظات الإقليم ويشتكون بأن وجبات مادة الطحين غير متساوية بين محافظات الإقليم والمحافظات الأخرى حيث وزعة ستة وجبات طحين في بقية المحافظات والان هم يسعون إلى توزيع الوجبة السابعة فقط قبل أيام وزعة الوجبة الرابعة هناك فرق وجبتين أو ثلاثة وجبات المفروض أن لا يتم توزيع الوجبات إلى حين إنتهاء من جميع المحافظات لكي تكون توزيع مساوي، المناشدة الأخرى من قبل سكان قضاء شيخان حيث يعانون من الذهاب إلى ناحية بعشيقة عندما يرجعون مديرية يجبرون على مراجعة ناحية بعشيقة إلى استحصال الموافقات الأمنية لضابط الاستخبارات علماً أن المديرية موجود في مركز قضاء شيخان وهذا يتسبب له بمعاناة كثير وسفر وإجراءات أمنية وتكليف مادية، نرجو حل هذا الموضوع ليس من المعقول أن يسافر كل يوم مئآت من المواطنين لعشرين أو ثلاثين كيلومتر لكي يستحصلوا على موافقة أمنية المسؤول هو ضابط إستخبارات وهو الشخص الوحيد.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب في ما يتعلق بموضوع توزيع المواد الغذائية ومادة الطحين خصوصاً كان هناك إشكالية خلال الحكومة الماضية نسقنا مع الأخ وزير التجارة وحدثت مناقلة بعض المحافظات الجنوبية أو نقل كميات من المحافظات الجنوبية إلى إقليم كردستان ولكن لا يزال الفرق كبير بين الحصة اعتقد في إقليم كردستان إلى حد الآن الحصة الرابعة نوجة وزارة التجارة بأن يراعي مسألة التوازن في ما يتعلق بتوزيع حصة المواد الغذائية.

- النائبة رقية رحيم محسن:-

هناك قوانين نرجو إلغاءها وهي قوانين مجلس قيادة الثورة المنحل التي لا تتناسب مع الدستور ولا تتناسب مع العراق الجديد في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والأحوال المدنية وغيرها ونرجو تطوير منظومة قوانين من غير معقدة وشفافة لخدمة المواطن وتحد من الرشوة والفساد وأنا على علم أن هذه القوانين شخص بالدورات السابق تقريباً بالألف التي تعرقل عمل الدولة، وكذلك أن الوزارات شخصتها واللجان تعرفها تقريباً (١١) إلف قانون يجب تعديلها خدم للمواطن، ونطالب أيضاً بضرورة إقرار القوانين المهمة ومنها سلم الرواتب والإسراع بإقرار الموازنة ونقل الخدمات ذوي الشهداء وصرف منح السجناء والمعتقلين وكذلك المادة (١٤٠) وفتح التطوع في الجيش العراقي ضمن قانون الدعم الطارئ وكذلك نرجو أن تكون الأولوية بالموازنة التعيينات الخريجين القدامة مثل التربويين والإداريين عامة وفي كل

الوزارات أيضاً، وبصورة خاصة رفع خصة محافظة ميسان بالنسبة للتربية الأن بحاجة إلى سبعة إلف ونص تربوي وأداري هناك موضوع ذكر بعض الأخوة تقريباً قبل ساعة وهو تغيير قضية المدراء ومراقبتهم اعتقد هذا الدور يرجع إلى مجالس المحافظات الذي وقفوا عملها سنة ٢٠١٨ هذا الدور الرقابي يرجع إلى مجالس المحافظات نرجو الإسراع بتعديل القانون والإسراع بالانتخابات الآن ذلك خلقت فراغ رقابي محلي كبير بالنسبة للمحافظات.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر طالباني (نائب رئيس المجلس):-

شكراً للسيدات والسادة النواب ترفع الجلسة إلى يوم غداً.

رُفِعَت الجلسة الساعة (٣:٤٥) عصراً.

****

****

***